الأستاذ عيسى عيبش

رئيس اللجنة الوطنية للبرمجيات الحرة

المسار الأكاديمي والتكوين العلمي

ولد الأستاذ عيسى عيبش بتاريخ 18 ماي 1959 بمدينة العلمة (ولاية سطيف، الشرق الجزائري). وبعد أن درس في مسقط رأسه، واصل دراسته الجامعية في اختصاص الرياضيات بجامعة قسنطينة حيث حصل على شهادة الدراسات العليا سنة 1982، ثم واصل تكوينه في جامعة نيس الفرنسية بعد حصوله على منحة دراسية للدراسات العليا. ونال هناك شهادة الدراسات المعمقة سنة 1983، تلتها شهادة دكتوراه الدرجة الثالثة في التحليل الرياضي سنة 1986.

عاد بعد ذلك إلى الجزائر، وعيّن مدرسًا للرياضيات بجامعة قسنطينة، وفي الوقت نفسه كان يُعدّ دكتوراه الدولة التي نالها من جامعة قسنطينة سنة 1999. كما اهتم بتكنولوجيا التعليم، فأحرز على شهادة الماستر في هذا الاختصاص من جامعة ستراسبورغ الفرنسية سنة 2004. في مساره المهني، انتقل من جامعة قسنطينة إلى جامعة جيجل عام 1991 كأستاذ محاضر حتى سنة 2002. ثم استقر كأستاذ بجامعة سطيف منذ 2002 حتى الآن.

تمحورت اهتماماته البحثية حول المعادلات التفاضلية الجزئية الناقصية، ولديه أكثر من 20 بحثاً منشوراً في مجلات مرموقة. وقد تعاون مع باحثين بارزين سيما في إيطاليا وفرنسا. وترأس وأسهم في تنظيم العشرات من المؤتمرات والندوات العلمية الوطنية والدولية. كما أشرف على أكثر من 20 أطروحة دكتوراه وماجستير، وكانت له مداخلات كثيرة في ملتقيات وطنية ومؤتمرات دولية.

اللجنة الوطنية للبرمجيات الحرة

يمثل الأستاذ عيبش أحد أبرز أعضاء لجنة جائزة موريس أودان Audin في الرياضيات وهذا منذ 2024. ومن جهة أخرى يؤدي دورا بارزا في اللجنة الوطنية لتأهيل البرامج الجامعية (منذ 2025). لكن أهم دور يقوم به ضمن نشاطاته خارج مجال التدريس، هو تولّيه منذ سنة 2023 رئاسة اللجنة الوطنية للبرمجيات الحرة، وهي لجنة تضطلع بدور استراتيجي في وضع السياسات الرامية إلى تعميم استخدام البرمجيات الحرة داخل الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الجامعية. وقد عملت اللجنة، تحت إشرافه، على نشر ثقافة المصادر المفتوحة، وتشجيع الانتقال التدريجي إلى الحلول البرمجية الحرة، بما يسهم في ترشيد النفقات، والحد من التبعية التقنية، وتعزيز الأمن الرقمي والسيادة الرقمية.

وفي هذا السياق، أدار منذ سنة 2000، مدارس حول لينيكس (Linux) والبرمجيات الحرة في أكثر من 30 جامعة جزائرية. وهكذا كرّس جهوده لنشر ثقافة البرمجيات الحرة والمصادر المفتوحة حتى تكون رافدًا من روافد تحديث الجامعة الجزائرية وتعزيز استقلالها التكنولوجي؛ وهو يؤمن بأن المعرفة لا تزدهر إلا إذا كانت متاحة للجميع، وأن التكنولوجيا تصبح أكثر فاعلية عندما تقوم على مبادئ الانفتاح والتشارك والتعاون.

ولم يقتصر اهتمامه على الجانب التقني، بل انطلق من رؤية تعتبر البرمجيات الحرة مشروعًا حضاريًا وعلميًا يقوم على حرية الوصول إلى المعرفة، وتبادل الخبرات، وتشجيع الابتكار، وبناء كفاءات وطنية قادرة على تطوير حلول رقمية مستقلة تستجيب لاحتياجات المؤسسات الجزائرية.

تجسد مسيرة الأستاذ عيسى عيبش نموذج الأستاذ الجامعي الذي لا يكتفي بالتدريس والبحث، بل يجعل نشاطُه من الجامعة فضاءً للمبادرات العلمية النافعة والإبداع والإنتاج والتغيير. وقد نجح، بفضل نفسه الطويل في تحويل البرمجيات الحرة من خيار تقني محدود إلى مشروع وطني للتكوين والابتكار، ينسجم مع متطلبات التحول الرقمي، ويعزز مكانة الجامعة الجزائرية في فضاء المعرفة العالمي.

صورة أخذت خلال فعاليات "مدرسة لينيكس والبرمجيات الحرة" التي نظمتها اللجنة الوطنية للبرمجيات الحرة أيام 4-8 جويلية 2026 بجامعة عنابة. من اليمين إلى اليسار الأساتذة: مولا باجي (تيزي وزو)، ليلى رحماني (تيزي وزو)، عيسى عيبش (سطيف)، فوزية ربّاني (عنابة)، خالد سعد الله (القبة)، محمد لمين سَحاري (عنابة).

10 أسئلة يجيب عنها الأستاذ عيسى عيبش

رئيس اللجنة الوطنية للبرمجيات الحرة

السؤال 1: اختصاصكم من البداية كان في الرياضيات ولا يزال. وقد بدأ اهتمامكم بالبرامج الحرة في نهاية القرن الماضي. ما الذي دفعكم إلى هذا الاهتمام؟

الجواب

جاء الاهتمام تدريجيًا. بدأ ذلك حوالي سنة 1993 حين قادنا، أنا وصديق كنت قد أعددت معه سابقًا دبلوم الدراسات المعمقة (DEA) في جامعة نيس، الفضول تجاه نظام لينيكس Linux. وفي سنة 2000، نظّم المركز الجامعي بأمّ البواقي يومين تعريفيين بلينيكس والبرمجيات الحرة. وكان نائب مدير ما بعد التدرّج، وهو أحد طلابي السابقين في قسنطينة، قد وجّه لي دعوة كريمة لحضور هذين اليومين، اللذين نشّطهما شاب قادم من باريس، وكان قد تابع دراسته الجامعية في أمّ البواقي، وهو الأستاذ كريم جواني. أمّا الشخص الوحيد الآخر القادم من خارج أم البواقي فكان عبد القادر بلحسَن، أستاذًا في المعهد الجزائري للبترول ببومرداس، ولا أحد يعرف كيف وصل إلى هناك.

في تلك اللحظة راودتني فكرة تنظيم مدرسة حول لينيكس والبرمجيات الحرة. فطلبت من كريم جواني وعبد القادر بلحسَن المشاركة، فقبلا ذلك عن طيب خاطر. وكانت تلك بداية مغامرة جميلة جدًا. وهكذا تحوّل الفضول البسيط إلى شغف حقيقي، وانخرطتُ فيه تمامًا. كما ترسّخت فيّ روح المشاركة، وهي جوهر مفهوم البرمجيات الحرة، وكانت منطلقًا للعديد من المبادرات الأخرى، سواء في مجال البرمجيات الحرة أو في الرياضيات.

من الأعضاء الدائمين في تنشيط مدارس البرمجيات الحرة في مختلف المؤسسات الجامعية. من اليمين إلى اليسار: عبد الرحمن يوصفات، عيسى عيبش، عبد القادر بلحس، كريم جو اني. ثمّ فتحي تبّون، عبد القادر بلحسن.

السؤال 2: منذ بداية القرن، عكفتم على تنظيم مدارس (ورشات) تعرف بنظام التشغيل "لينيكس" وبالبرمجيات الحرة. وقد نجحتم في ذلك. حدثنا عن طريقة تنظيم تلك الورشات في نحو 30 جامعة وطنية خلال ربع قرن.

الجواب

لقد فتح النجاح الباهر للمدرسة الأولى شهيتي للمزيد. وتوالت المدارس، كما تعزّز الفريق بانضمام الأساتذة عبد الحفيظ بن عودة (من جامعة سطيف)، وفتحي تبّون وعبد الرحمن يوصفات (من جامعة بلعباس)، ومحمد العيد قادري وعبد العزيز شوتري (من المدرسة العليا للأساتذة بالقبة)، والمرحومين أحمد بوعشرية (سيدي بلعباس) ويوسف عتيق (القبة)، وغيرهم كثير ممن شاركوا محليًا.

وفي الغالب، يعبّر أحد المشاركين أو زميل مهتم، أو أحد أعضاء طاقم جامعة من جامعاتنا، عن رغبته في تنظيم مدرسة من هذا القبيل. وعندئذ يشترط فريقنا توفّر قاعة كبيرة للورشات، وعدد معتبر من الحواسيب. كما كنا نشترط أيضًا أن يكون على الأقل ثلث المشاركين من خارج الجامعة المضيفة. فإذا استُوفيت هذه الشروط، نبرمج المدرسة. وقد سمح ذلك بالحفاظ على الطابع الوطني لهذه المدارس.

وفي نهاية المطاف، تمكّنا من تنظيم قرابة 30 مدرسة عبر مختلف أنحاء الجزائر. إنها تجربة فريدة، وثرية للغاية، ومفعمة بروح الألفة والتعاون.

صورة جمتعية لدى تنظيم تكوين في البرمجيات الحرة بجامعة أدرار (2022).

السؤال 3: ما هو حال الجامعات الأجنبية في مدى استعمال نظام لينيكس والبرمجيات الحرة في تسيير شؤونها. وهل هناك إقبال كبير عليها من الجامعيين (أساتذة وطلبة) في الخارج؟

الجواب

لا أستطيع الحكم على كل الجامعات، لكن ما هو مؤكد هو أن نظام لينيكس منتشر على نطاق واسع في العديد من الجامعات الأجنبية. الأمر الثابت أيضًا هو أنه لا يحق لأي طالب أو أستاذ تثبيت أي برنامج دون الرجوع إلى المسؤول المعني. وكنتيجة لذلك، لا توجد إمكانية لتثبيت أي برنامج مقرصن، حتى بالنسخ الافتراضية. بمعنى آخر، لا مكان للبرمجيات المقرصنة داخل الجامعة. وهكذا، ولأسباب تتعلق بالتسيير المالي الرشيد، يُفضّل اختيار البرمجيات الحرة.

السؤال 4: أنتم تشغلون منذ مطلع عام 2023 منصب رئيس للجنة الوطنية للبرمجيات الحرة في وزارة التعليم العالي. كيف تقيمون منجزات هذه اللجنة خلال السنوات الثلاث الماضية مقارنة بالمهمة التي أوكلت إليها. وما هي الحواجز التي واجهتها. وقبل كل ذلك، ما أهداف هذه اللجنة؟ وما هو المطلوب من المؤسسات الجامعية لتسهيل مهمة هذه اللجنة؟

الجواب

منذ سنة 2023، وكلجنة وطنية للبرمجيات الحرة تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ركّزنا عملنا أساسًا على التوعية. ويُظهر أغلب مسؤولي المؤسسات الجامعية اهتمامًا ملحوظًا بما نقدمه من خطاب، لكن على أرض الواقع تظلّ تحركاتهم متواضعة وبطيئة جدًا.

وبهذه المناسبة، نتقدّم بالشكر للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي على منحه ثقتَه الكاملة للجنة، سواء عند تأسيسها في جانفي 2023، أو عند توقيع القرار الوزاري رقم 138 بتاريخ 1 جويلية 2025، الذي يُلزِم المؤسسات الجامعية بالتحوّل أولًا إلى البرمجيات الحرة، وإلا إلى البرمجيات مفتوحة المصدر، وعند عدم توفر البدائل الحرة أو المفتوحة المصدر، يُسمح باستخدام برنامج آخر شريطة امتلاكه أو الحصول على ترخيص من أصحابه، وذلك سواء تعلق الأمر بإدارات قطاع التعليم العالي أو بالتعليم.

ونأسف اليوم لكون العديد من المؤسسات لا تتخذ أي خطوة فعلية، متجاهلة قرار السيد الوزير. أما الصعوبات المبررة لتأخر عملية الانتقال، فهي في الغالب ذات طابع نفسي، مرتبطة بالخوف من الجديد أو بعامل التمسك بعادات وممارسات راسخة اكتسبت مع مرور الزمن يصعب التخلي عنها. والمطلوب هو التزام واضح وكامل من قبل مسؤولي المؤسسات لأن الأمر يتعلق أولًا وأخيرًا بالسيادة الرقمية التي تُعد جزءًا لا يتجزأ من السيادة الوطنية.

خلال فعاليات ملتقى الرياضيات وحفل منح جائزة أودون بجامعة تمنراست في نوفمبر 2025. من اليمين إلى اليسار: أعضاء لجنة الجائزة: عيسى عيبش، سدريك فيلاني Villani، عبد الرحمن يوصفات والفائز بالجائز حسن زلاسي.

السؤال 5: دعنا ننتقل إلى موضوع آخر تهتمون به كثيرا: جائزة موريس أودان Maurice Audin. أنتم مهتمون بها منذ انطلاقها قبل سنوات، وتنتسبون إلى لجنتها. حدثنا عن أهمية هذه الجائزة وعن مسارها وفوائدها.

الجواب

لقد أثارت اهتمامي جائزة موريس أودان في الرياضيات منذ أن كان يديرها صديق مقرب جدًا، هو الراحل جيرار ترونيل Tronel (1934-2017). فهو الذي أعاد إحياء هذه الجائزة. وتُعد الجائزة مهمة للرياضيات في الجزائر لأنها تسهم في رفع مستوى الرياضيات التي نتعاطاها في البلاد، مع العلم أن البحث العلمي الرفيع المستوى لا يمكن أن يتم في عزلة.

وقد شهد عام 2024 تثبيت هذه الجائزة من خلال توقيع اتفاقية بين الأكاديمية الفرنسية للعلوم في باريس، التي تتولى الآن إدارة الجائزة، وجمعية الرياضيات الفرنسية (SMF)، وجمعية الرياضيات التطبيقية والصناعية (SMAI)، وجمعية جوزيت وموريس أودان (AJMA) ممثلة عن فرنسا، والإدارة العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT) ممثلة عن الجزائر.

وقد قامت الإدارة العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بتعيين لجنة قيادة -أنا عضو فيها- مكلفة بتعيين أعضاء لجنة التحكيم عن الجانب الجزائري وتنظيم حفل تسليم الجائزة في الجزائر.

الأستاذ جيرار ترونال Tronel الذي كان من وراء تأسيس جائزة موريس أودان.

السؤال 6: ليس سرا أنكم أديتم دورا متواصلا في وضع برامج الرياضيات لنظام ل م د منذ تبنيه في الجزائر. هل يمكن تلخيص مختلف المحطات التي مر بها عندنا في مجال العلوم عموما ومجال الرياضيات خصوصا؟ هل أنتم راضون عن أداء هذا النظام في بلادنا... علما أن الكثير من الزملاء ينظرون إليه اليوم نظرة سلبية وينادون باستبداله بنظام أشبه بالنظام القديم "دبلوم الدراسات العليا"؟

الجواب

في الواقع، كنت عضوًا في اللجنة البيداغوجية الوطنية للرياضيات قبل أن أصبح عضوًا في لجنة "الرياضيات والإعلام الآلي" تحت رئاسة السيد محمد الطيب العسكري [كان يرأس جامعة عنابة خلال الفترة 2002-2010 وانتقل إلى

رئاسة جامعة كوفي عنان بالعاصمة الغينية كوناكري عام 2022]، الذي وضع بنية ومحتوى برامج شهادة الليسانس في الرياضيات والإعلام الآلي. المشكلة التي واجهها نظام "ل م د" منذ البداية هي

أولا: سوء الفهم. فالأساتذة لم يغيّروا طبيعة أدائهم، أي لم يتحوّلوا إلى "ميسّرين" للعملية التعليمية، بل ظلوا يمارسون التدريس التقليدي بتقديم دروس إلقائية.

ثانيا: لم يتم العمل التوعوي الضروري بالشكل الأمثل. فقد أعطت الجهة الوصية للمجتمع انطباعًا بأن كل من يلتحق بالليسانس مؤهل تلقائيًا للدرجات الأعلى. وقد دفعنا ثمن ذلك لاحقًا.

أما الخلل الثالث، والذي لا يقل أهمية، فهو إدارة التدفقات الطلابية. فالأعداد الكبيرة جدًا من الطلبة، مقرونة غالبًا بسوء التوجيه، أفلست كل الحلول الأخرى.

ومن الحلول الممكنة لتجاوز هذه المشكلة العودة إلى الانتقاء وفق الواقع الفعلي للعلامات التي تقيم الطالب. وبطبيعة الحال، فإن محتوى البرامج التعليمية المختلفة يزيد في تعقيد الأزمة... ومن الضروري إيجاد حل عاجل لذلك.

وقد تم مؤخرًا إنشاء لجنة وطنية لاعتماد البرامج التعليمية، لكنها تجد صعوبة كبيرة في أداء الدور المنوط بها. والآن، هناك واقع مؤلم يتمثل في نقص واضح في الجهد المبذول من قبل الطلبة في العديد من التخصصات، فضلا عن اللجوء، غالبًا بلا مبرر، إلى أدوات الذكاء الاصطناعي.

السؤال 7: كما تعلمون، نظام مسابقة الدكتوراه يطرح إشكاليات عديدة على المستوى الوطني. ومستوى التحصيل فيه ظهر متدنيا. وقد بادرتم من أحد الزملاء بتقديم مشروع إصلاح في هذا الموضوع. كيف ترون معالجة هذه القضية الشائكة؟

الجواب

فيما يخص الدكتوراه، هناك الكثير مما يُقال. ينبغي أن تكون الدكتوراه اختيارية للغاية: بمعنى أن يتم قبول أفضل الكفاءات فقط. ونحن من بين الدول القليلة في العالم التي تجري مسابقات تتجاهل النتائج التي حققها الطالب خلال مساره الدراسي قبل المسابقة. كان يجب اختيار المرشحين من بين أفضل طلبة الدفعة. أما معادلة "الدكتوراه = مقال منشور"، فهي تُشوّه العملية تمامًا. إن اشتراط إشراف الأستاذ على طلبة كشرط للترقية يفتح الباب على مصراعيه للبحث عن مجلات لا تقدّم أي إسهام علمي حقيقي، حتى وإن كانت مصنفة ضمن قائمة المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

تحتاج الدكتوراه، من جميع الجوانب، إلى نقاش جاد يشمل الأسرة الجامعية بأسرها. ولِمَ لا تُعقد جلسات وطنية لتشخيص الوضع والخروج بتوصيات جدية؟

السؤال 8: بخصوص الترقيات إلى درجة الأستاذ المحاضر والأستاذية والأستاذ المميّز. من الواضح أن وزارة التعليم العالي تبادر كل مرة بإدخال إصلاحات. لكن الظاهر أن الكمّ لا زال يتغلب كثيرا عن الكيف في السِّيَر العلمية لسلك المدرسين. ما العمل في نظركم لتغليب كفّة النوعية؟ وفي نفس السياق، تعرف قضية نشر الأبحاث في المجلات المحكمة عبر العالم بصفة عامة، وفي الجزائر بصفة خاصة، أزمة متفاقمة لا ندري كيف سيتم التغلب عليها سواء عندنا أو عند غيرنا. هل هناك أفكار الآن للحد من التأثير السلبي لهذه الأزمة؟

الجواب

مسألة الترقيات حساسة بقدر حساسية موضوع الدكتوراه لأنها تعتمد على نفس الأساس، أي المنشورات العلمية. وكان من الأفضل لنا تبنّي منهج الدول الأخرى في سياسات الترقيات. ومن المفيد أن تشرف الجهة الوصية على دراسة مقارنة، لتستخلص النتائج وتستفيد منها في تحسين المعايير المعتمدة.

السؤال 9: تشاركون في كثير من الملتقيات العلمية في الداخل والخارج. كما أشرفتم على الكثير منها داخل البلاد. كيف تقيّمون الفائدة من هذه الملتقيات؟ الكثير من الزملاء يرونها "فولكلورا" بينما ينظر إليها البعض الآخر على أنها تفيد المشارك من الجامعيين في عدة جوانب؟ أخيرا: ماذا عن الجمعية الجزائرية للرياضيات التي أنتم عضو فيها؟

الجواب

لدينا عادة تشويه كل شيء عندنا. من جهة، تُعدّ الملتقيات ذات أهمية قصوى للباحثين بشكل عام، فهي وسيلة للتواصل وتلاقح الأفكار، لا سيما بالنسبة للباحثين الشباب وطلبة الدكتوراه. فالملتقيات تساعد على تقريب الباحثين الشباب الذين لا تتاح لهم كثيرًا فرصة التعامل مع كبار الباحثين من خارج البلاد.

غير أن الواقع يكشف عن مفارقة مؤلمة: يتم تنظيم ملتقيات كثيرة لا لشيء سوى لتوزيع شهادات المشاركة على الباحثين لقضاء حاجات مختلفة، مثل الترقية أو تبرير مشروع بحثي، وغيرها. وأصبح السعي وراء هذه الشهادات بمثابة ممارسة عبثية وطنية. وهنا أيضًا، يفرض الأمر نقاشًا وطنيًا. وربما يكون من المفيد إعادة النظر في كيفية احتساب هذه الشهادات حيثما يُطلب ذلك.

أما فيما يخص "الجمعية الجزائرية للرياضيات" (SMA)، فقد كنت عضوًا فيها خلال أولى العهدتين لها، وكنت قريبًا من المكتب لأنني كنت أدير مجلة الجمعية الجزائرية للرياضيات (Jalmas). ولم تنجح المجلة لأن كبار الباحثين الجزائريين لم يروا جدوى من نشر أبحاثهم فيها، كما أن الزملاء أعضاء الجمعية الجزائرية للرياضيات أو أعضاء هيئة تحرير المجلة لم يقوموا، ولو بخطوة صغيرة، لإطلاق المجلة. ومنذ ذلك الحين، لا تتوفر لدي معلومات دقيقة حول نشاطات الجمعية الجزائرية للرياضيات.

السؤال 10: الكلمة الأخيرة لكم.

الجواب

شكرًا لمنحي هذه الفرصة. في الواقع، آمل أن نتمكن في وقت قصير جدًا من الاقتناع بأن البرمجيات الحرة يمكن أن تجد مكانها داخل قطاعنا، وذلك لكسر أي نوع من الاحتكار والمضي قدمًا نحو السيادة الرقمية الوطنية. من جهة أخرى، ما يشغل بالي هو السعي نحو التميّز في التكوين، التميّز بالمفهوم الحقيقي، وليس مجرد خطاب سياسي أجوف. يجب منح مساحة أكبر للعلوم الأساسية، والاستفادة من دروس حياتنا اليومية. فنحن نشهد العدوان على إيران، ونلمس جميعًا قدرتها على الصمود. في الحقيقة، هذه حرب تقنية. ويجب أن نعلم أن إيران تنتج عددًا من المهندسين الأكفاء يعادل ما تنتجه ألمانيا وفرنسا مجتمعينْ. وأي حديث عن 'مهندس جيد' يبدأ حتمًا بإتقان الأسس الصلبة للرياضيات والفيزياء والكيميا،

عيسى عيبش مع زميله شريف عمروش بمعهد أوبروولفاخ (Oberwolfach) للبحوث الرياضية بألمانيا